

ندوة حول السياسات الأسرية والتنمية المستدامة
باريس، 27 سبتمبر 2019

المحور الثاني: "أثر السياسات المستجيبة للأسرة على التنمية
البشرية المستدامة"

إعداد

أ/ آمال بنت عبد اللطيف المناعي

الرئيس التنفيذي، المؤسسة القطرية للعمل
الإجتماعي

أ/ فاطمة صقر النعيمي

منسق تنفيذي، المؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي

مقدمة

- منذ تبني إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، تواصل الاعتراف بالأسرة على الصعيد العالمي على أنها "الجماعة الطبيعية واللبنة الأساسية في المجتمع ولها حق الحماية على المجتمع والدولة.
- في مجتمعاتنا العربية اتخذت الأسرة موقعاً متميزاً في دساتيرها الوطنية باعتبار (أن الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع) ويتكرر على كل مستوى من الحياة السياسية.
- يتضح أن السياسات المستجيبة للأسرة ينبغي أن تعبّد الطريق نحو تقوية العلاقات الأسرية ورفاه الأسرة من منظور إقامة أواصر ايجابية بين السياسات الأسرية وأهداف التنمية المستدامة.

السياسات الأسرية وأهداف التنمية المستدامة على صعيد المجتمعات العربية ودولة قطر



- صرح الأمين العام للأمم المتحدة في معرض التحضير لوثيقة استراتيجية التنمية المستدامة 2030 في عام 2015، "إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحد ذاته يعتمد - إلى حد ما - على مدى تمكين الأسر للمساهمة في إنجاز تلك الأهداف".
- تمثل الرؤية الاستراتيجية في المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي والمراكز المنضوية تحت مظلتها في إن الأسرة تشكل جزءاً كبيراً من القطاع الاجتماعي وهي أهم من أن تُترك للصدفة. وأن الأسرة سبب ونتيجة في آن واحد. حيث نرى انها انعكست في مضامين خطة التنمية المستدامة لدولة قطر.

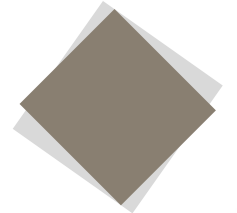
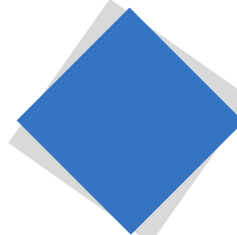
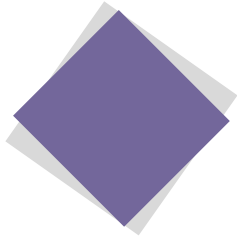
في سياق الهدف الأول "مكافحة الفقر"

نرى أنه من الواضح أن للأسرة صلة وثيقة مع استراتيجيات تخفيض الفقر وان التفكك الأسري دلالة على أسرة متصدعة

ومجتمع ضعيف. إن السياسات المستجيبة للأسرة قادرة على تمكين إقامة علاقات أسرية قوية ومستقرة تتحمل مسؤولياتها، ربما من خلال تحفيز الأسرة على تحمل مسؤوليات أكثر على صعيد الرفاه والرعاية الاجتماعية.

إن سياسات كهذه ستخلق فرصا واعدة وتخفض المعدلات الكلية للفقر، ولهذا هناك حاجة لاستمرار هذه السياسات وتوسيع نطاقها.

لقد أصدرت الحكومات العربية وّصّاع السياسات العرب مجموعة واسعة من السياسات الأسرية قامت على افتراض أنها ستعزز استراتيجيات ومبادرات مكافحة الفقر مثل التحويلات وتوفير الخدمات الأساسية وتدابير أخرى.





وقد أولت دولة قطر أهمية كبرى في توفير ضمان اجتماعي لتعزيز السياسات الأسرية، وتعد أنظمة التقاعد والمعاشات في قطر من أحدث الأنظمة نشأة على مستوى العالم وما ورد في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022 في مجال حماية الأسرة والدعم الذي تقدمه الدولة للأسرة عن طريق توفير العمل والإسكان والضمان الاجتماعي والمعاشات والتأمينات الاجتماعية.



ان أحد مراكز المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي "مركز الانماء الاجتماعي - نماء"، يقدم قروض صغيرة للأسر ليتمكنهم من الاعتماد على أنفسهم في كسب معيشتهم. ومنها إلحاق الأفراد بمراكز التدريب المهني وتنظيم الدورات التدريبية لهم وتشجيع الأفراد على مواصلة التعليم والمساعدة في إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة لهم، وإن شعبية الائتمان الاجتماعي كوسيلة لتعزيز التنمية بدأ يجذب طاقات وموارد كبيرة من المنظمات الحكومية وغير

الحكومية



nama

تمكين وريادة
Empowerment & Entrepreneurship

الإجتماعي Social

وإن تقديمات الحماية الاجتماعية كمعاشات التقاعد لكبار السن مفتاح رئيسي للارتقاء بالتضامن بين الأجيال. كما أن برامج يجري تقديمها في المدارس والمجتمعات المحلية وأماكن العمل مثل برامج التطوع للشباب وكبار السن، إن دولة قطر تدعم تعزيز الشيخوخة النشطة وكبار السن من خلال توفير فرص للمشاركة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، بالإضافة إلى أندية كبار السن (مركز إحسان) والأنشطة المتعددة التي يقدمها المركز للمجتمع المحلي قد أثبتت فاعليتها



في تعزيز التضامن والتعاون بين الأجيال

في سياق الهدف الثالث والخاص "بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية في جميع الأعمار"

هنالك مجموعة من مبادرات السياسات التي تستهدف بعض التدخلات المتعلقة بتحسين الصحة العامة والإيجابية مع تشديد جدير بالملاحظة على إعادة تنشيط الرعاية الأسرية والدعم اللازمين عبر مختلف مراحل الحياة الأسرية الرئيسية، وتحديد عوامل الخطر المرتبطة بكل مرحلة منها:



وقد تمّ في المنطقة العربية توثيق عدة بيئات معوقة للصحة في هذه المراحل المختلفة. ومن الممكن تخفيف أثر هذه البيئات السلبية بواسطة السياسات الملائمة المستجيبة للأسرة، وبناء على تعريف منظمة الصحة العالمية، الصحة تشمل الرفاه البدني والعقلي والاجتماعي وهي ليست مجرد غياب الأمراض أو العجز.

فيما يتعلق بارتباط الأسرة بالهدف الرابع "جودة التعليم وشموله"

❖ إن انخراط الأسرة في التعليم ينطوي على ثلاثة مجالات وظيفية عريضة:

أ الرعاية الأبوية تشير إلى اتجاهات وقيم وممارسات الأبوين المتبعة في تنشئة أطفالهما.

ب العلاقات بين البيت والمدرسة هي ارتباطات رسمية وغير رسمية بين الأسرة ومكان التعليم.

ج المسؤولية عن التعلم هو جانب من الرعاية الأبوية يركز على الأنشطة المنزلية والمجتمعية التي تعزز مهارات التعلم لدى الشباب الصغار.



إن لجودة التعليم في سياق المنطقة العربية تقدير كبير من قبل صنّاع السياسات. وقد شهدت جميع الدول ما بين العقود الثلاثة والأربعة الماضية تقدماً كبيراً في مجال التعليم الأساسي ومحو الأمية. وظلت السلطات العليا في دولة قطر تولي قطاع التعليم الأولوية في سبيل تحقيق غايات رؤية قطر الوطنية 2030 المتعلقة بالتنمية البشرية.

في سياق الهدف الخامس والخاص بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- هو هدف مستقل بذاته ووسيلة مهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى.
- النساء الممكّنات قادرات على المطالبة بحقوقهن والمساهمة في صحة وإنتاجية الأسر والمجتمعات المحلية ككل.
- على الرغم من الارتباط الوثيق بين هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتنمية ما تزال النساء بعيدات عن تحقيق التكافؤ مع الرجال.
- ما زالت النساء يعانين كثيراً نتيجة للتمييز والعنف والممارسات الضارة وعدم تساوي فرصهن في الوصول إلى خدمات التعليم والصحة.
- كما لا تزال هناك فجوة في البيانات الخاصة بعلاقة هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمؤشرات التنمية الرئيسية.

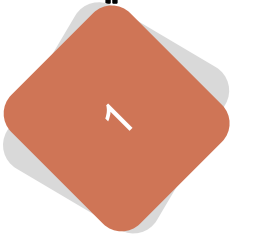
وفي جانب تعزيز الحماية الاجتماعية، تبين وجود انخفاض في عدد حالات العنف الأسري ويبدل مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي "أمان" التابع للمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي جهودا متميزة في هذا المجال من أجل تعزيز الوعي بأهمية الاهتمام بالطفل والمرأة بعيدا عن العنف إلى جانب دور مركز الاستشارات العائلية "وفاق" التابع للمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي.



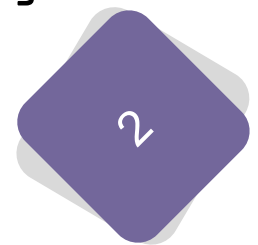


وبالبناء على نتائج بعض الدراسات المستمدة من المسوح الاجتماعية - الثقافية وبيانات بعض المسوح الحديثة حول صحة الأسرة العربية والسكان العرب ندعم الرسائل الرئيسية التالية التي تمس بشدة

السياسة الأسرية المحتملة ومضامين البرامج الأسرية:



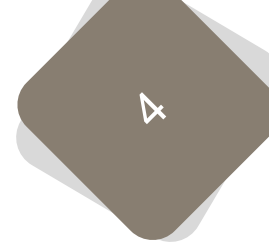
هناك دليل واسع على وجود فروقات تفاضلية اجتماعية واقتصادية وديموغرافية استثنائية بين الأزواج والزوجات.



وتدل الأدلة المتوافرة على وجود تباعد دائم بين الأزواج والزوجات في الاتجاهات والمواقف المتعلقة بعدة قضايا حرجة تتعلق بالنوع الاجتماعي والصحة الإنجابية.



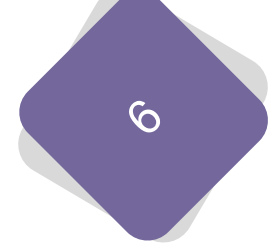
تؤكد المقارنات العابرة للدول أن وضع النساء في الأسر متواضع على صعيد أبعاد استقلالهن الذاتي، ودوني عند تقييم هذه الأبعاد على أساس الحقوق المقبولة دولياً بشأن الصحة الإنجابية والحقوق الاجتماعية - الاقتصادية.



كما أشارت الأدلة إلى أن نسبة كبيرة من الأزواج يفرضون تدابير محافظة ضد الاستقلال الذاتي للنساء.



وشكلت نتيجة تجريبية أساساً للجدل القائم بأن الأبعاد المختلفة للاستقلال الذاتي التي تنظر فيها هذه الدراسات تقررها إلى حد كبير العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والديموغرافية التي تتأسس في دورات حياة النساء المختلفة.



وتُظهر الأدلة أن تعليم النساء أكثر أهمية من تعليم أزواجهن كمتنبئ قوي بمستوى سلطاتهن في مجال اتخاذ القرار حول حقوق الصحة الإنجابية، وميزانيات الأسرة المعيشية، ودراكنهن خارج المنزل.



واستنتج تحليل متعدد المتغيرات لبيانات بعض الدول أن مؤشر تمكين المرأة أو المتغيرات المتعلقة بسلطاتهن تحدد باستقلالية وبدرجة عالية من الدلالة موقعهن الرفيع بالنسبة لسلوكيات الصحة الإنجابية المتعمدة ولمشاركتهم في العمل المدفوع الأجر، والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة

بناء على هذه النتائج نحن بحاجة إلى تعزيز السياسة الأسرية القائمة على النوع الاجتماعي، والتي تأخذ بعين الاعتبار وضع الاستقلال الذاتي للمرأة كمحدد مستقل تستهدفه تلك السياسة. وبعبارة أخرى، إن أي سياسة تتعامى عن أو تتجاهل النوع الاجتماعي لا يمكن أن تبني بفاعلية أسرة متماسكة وتحقق الرفاه، وفي هذه الحالة ستكون على الأرجح سياسة في حالة غيبوبة بالنسبة لأهداف التنمية البشرية المستدامة.

الخاتمة

شكراً لكم

